

## المحور الثالث

### آليات حماية البيئة والتنمية المستدامة

#### أولا : الآليات الادارية المكلفة بحماية البيئة

#### 1- الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة

تم انشاء المجلس الوطني للبيئة سنة 1974، ولكن تم حل هذا المجلس سنة 1977 ومن ثم بقيه شؤون البيئة تتداول بين عدة قطاعات وزارية، حيث تم ضم الاختصاصات البيئية في وزارات اخرى كالغابات سنة 1981، ووزارة الري سنة 1984، وزاره الداخلية سنة 1988، وزاره البحث والتكنولوجيا سنة 1990، ثم وزاره التربية سنة 1992.

ومنذ سنة 2001 ارتقت القضايا البيئية الى مهمة الوزارة المستحدثة خصيصا لهذا الغرض وهي وزاره تهيئة الاقليم والبيئة وهي السلطة الوصية على مختلف المديرية الولائية عن طريق التسيير بالرقابة السلمية من اجل تحقيق اهداف التشريع البيئي وتحقيق التوازن بين الخصوصيات الجغرافية والبيئية لكل منطقه والقضايا البيئية ذات البعد الوطني، وحاليا هي وزاره البيئة والطاقة المتجددة.

#### أ- وزارة البيئة والطاقات المتجددة

جاءت تسميه هذه الوزارة عقب التعديل الحكومي في ماي 2017، بعدما كانت البيئة ملحقة بوزارة الموارد المائية، والطاقات المتجددة ملحقة بوزارة الطاقة، وهذه الوزارة تكلف بالمبادرات التشريعية والمساهمات الجادة في حمايه الموارد الطبيعية والبيولوجية والانظمة البيئية كما يلي :

- ارساء ثقافة بيئية مستدامة من خلال القيام بأعمال تحسيسية وتربوية استهدافية
- مواصلة انجاز المنشآت المخصصة للتسيير المتكامل للنفايات وتحسين ادائها وتعميم جميع النفايات واخضاعها لعملية الفرز الانتقائي على مستوى كل البلديات.
- ترقيه المشاركة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال جمع النفايات ونقلها وفرزها ومعالجتها وكذا تطوير فروع ترميم النفايات من خلال تجسيد وتعميم نشاطات استرجاع النفايات ورسكلتها علما بان هذه النشاطات تمثل قدرات هائلة في مجال التنمية ولا سيما من خلال اثارها على تقليص الواردات وتعد دعامة الاستحداث مناصب الشغل ونتاج الثروات.
- المحافظة على الاوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي والحد من كل اشكال التلوث
- العمل على حمايه الانظمة البيئية للساحل والمناطق الرطبة والمحميات الطبية والمحافظة عليها
- مواصلة مكافحة كل اشكال التلوث والاضرار.
- تحسين ظروف معيشه المواطنين وضمان مساهمه الجزائر في تنويع الجهود العالمي للمحافظة على البيئة من خلال برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية

وبجانب وزاره البيئة والطاقة المتجددة نجد وزارات اخرى تمارس مهامها بيئية محضة في قطاع معين من

بينها :

- وزارة الصحة السكان واصلاح المستشفيات
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
- وزارة الطاقة

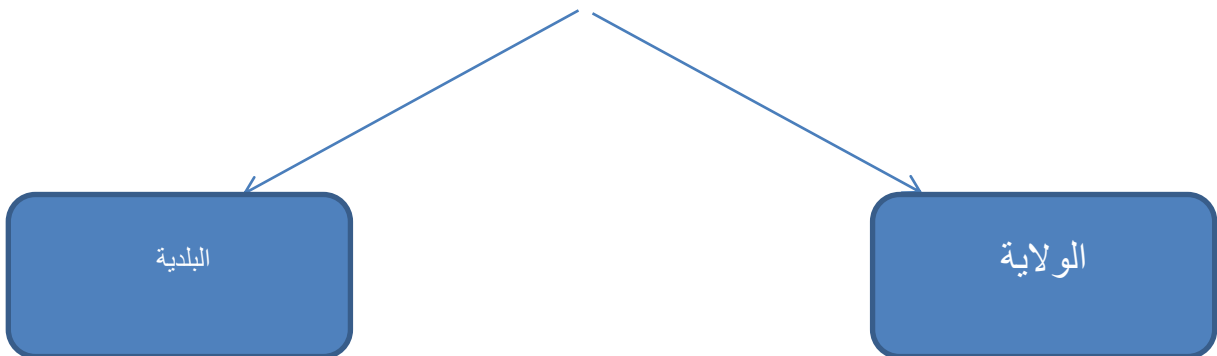
#### - المؤسسات تحت الوصاية المهمة بالبيئة

استحدثت المشرع وبموجب التعديلات الجديدة، مؤسسات تحت الوصاية تسهر على تسيير وتنظيم مجالات بيئية معينه، والتي خففت بذلك الضغط على السلطة الوصية والهيئات المحلية، وهذه المؤسسات منها ثلاثة ذات طابع الاداري العمومي واربعة ذات طابع الصناعي والتجاري.

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
- الوكالة الوطنية و للنفايات
- المركز الوطني لتكنولوجيات الانتاج الاكثر نقاء
- المعهد الوطني للتكوينات البيئية
- المحافظة الوطنية للساحل
- المركز الوطني للتنمية الموارد البيولوجية
- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية

ملاحظة : بالنسبة لهذه المؤسسات لقد تم شرحها وكتابة الشرح على مستوى المحاضرة

#### 2- الهيئات المحلية المكلفة بحماية البيئة



#### 1- دور الولاية في مجال حماية البيئة

تعد الولاية من أهم الهيئات المحلية التي تشرف على القطاع البيئي، وهذا ما أكده قانون 07-12

المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

وللولاية وفق هذا القانون هيتان هما الوالي، المجلس الشعبي الولائي، اضافة الى وجود مفتشية البيئة.

#### **أ- اختصاص الوالي والمجلس الشعبي الولائي في مجال حماية البيئة :**

- بموجب المادة الأولى من القانون 07-12 تساهم الولاية مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية تحسين الاطار المعيشي.
- وبموجب المادة 33 يقوم المجلس الشعبي الولائي بتشكيل من بين أعضائه لجانا دائمة تهتم بالمسائل التابعة لمجال اختصاصه والتي من بينها تلك المتعلقة بالصحة والنظافة وحماية البيئة.
- بموجب المادة 8 من قانون 10-03 تمارس السلطات الولائية صلاحيات في مجال الاعلام البيئي.
- بموجب المادة 19 من قانون 10-03 يختص الوالي بتسليم الرخص لاقامة المنشآت المصنفة.
- يلتزم الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي شأنهم شأن باقي مسؤولي الهيئات العمومية والخاصة بموجب نص المادة 35 من قانون الصحة 11-18. بتنفيذ التدابير والوسائل الضرورية بشكل دائم لمكافحة الأمراض وتفاذي ظهور الأوبئة والقضاء على الأسباب الوضعية البوائية

#### **ب-مفتشية البيئة ولجنة تل البحر**

لقد تم تدعيم هذه الهيئات الولائية بخصوص حمايه البيئة على المستوى المحلي باستحداث في كل ولاية مفتشيه للبيئة ولجنه تل البحر نبيينهما فيما يلي :

#### **ب1- مديره البيئة**

تعتبر مديره البيئة الولائية هي الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبه التطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحمايه البيئة او التي تتصل بها على مستوى الولاية

#### **ب2- لجنة تل البحر**

هذه اللجنة يتراسها الوالي المختص اقليميا اضافة الى عدد من رؤساء الهيئات ومديره المؤسسات العمومية على مستوى الولاية بمن فيهم مفتش البيئة، قائد الدرك الوطني مدير النقل، مدير الصيد البحري وغيرها، تجتمع هذه اللجنة كلما استدعت الضرورة ذلك بامر من رئيسها، من بين مهامها

- اعداد مخطط البحر الولائي
- السهر على تنفيذ مخططات تله البحر الولائية
- اقتراح التدابير من شأنها تدعيم وتنظيم البحر على اللجنة الجهوية تل البحر

- متابعه سير عمليات المكافحة ابتداء من تفعيل مخطط تل البحر الولائي حتى اختتامه.....

## **2- دور البلدية في مجال حماية البيئة**

- بموجب المادة 8 من قانون 10-03 تمارس السلطات الولائية صلاحيات في مجال الاعلام البيئي.

- بموجب المادة 19 من قانون 10-03 يختص الوالي بتسليم الرخص لاقامة المنشآت المصنفة.

- يلتزم الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي شأنهم شأن باقي مسؤولي الهيئات العمومية والخاصة

بموجب نص المادة 35 من قانون الصحة 11-18. بتنفيذ التدابير والوسائل الضرورية بشكل دائم

لمكافحة الأمراض وتفاذي ظهور الأوبئة والقضاء على الأسباب الوبائية

كما تلعب البلدية دورا اساسيا في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها من اخطار التلوث وهذا من خلال انها

ممثلة للدولة باعتبارها السلطة التنفيذية التي تسهر على تنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة وهو ما

نجده مجسدا في قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية.

- بموجب المادة 31 تلزم المجلس الشعبي البلدي بتشكيل لجان دائمه من بين اعضائه تهتم بالمسائل

التابعة لمجال اختصاصه، والتي من بينها تلك المتعلقة بالصحة والنظافة وحمايه البيئة وتدعم هذا

الاختصاص المادة 94 التي تلزم المجلس الشعبي البلدي بالسهر على نظافة المحيط وحمايه البيئة

- من صلاحيات البلدية تسير النفايات ومراقبتها وازالتها.

- ومراقبة المياه الموجهة للاستهلاك.

- وتكثيف ادوات التعمير مع مقتضيات حمايه البيئة

## **ثانيا : الوسائل القانونية لحماية البيئة**

بالرجوع إلى قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تبنى المشرع الجزائري آليات قانونية إدارية توفر

حماية وقائية للبيئة فهناك أدوات وقائية غير ردعية تجسد الرقابة القبيلة، وأدوات وقائية ردعية تجسد الرقابة

البعدية لحماية البيئة نظرا لعدم قابلية بعض حالات التلوث للإصلاح، وهذه الأدوات القانونية الوقائية منها ما

هو كلاسيكية وأخرى حديثة

## **1- الوسائل التقليدية**

تعمل الآليات القانونية التقليدية لحماية البيئة على توفير حماية استباقية للبيئة من خلال تقييد حرية الأفراد

ونشاطهم خاصة الخطرة منها ومن هذه الآليات نذكر:

## أ- نظام الترخيص

يعتبر الترخيص الإداري من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف السلطات الإدارية لحماية البيئة في نطاق ممارستها للضبط الإداري البيئي.

### تعريف الترخيص الإداري:

الترخيص الإداري هو قرار صادر من الإدارة المختصة مضمونه السماح لأحد الأشخاص بمزاولة نشاط معين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال ممارسة هذا النشاط إلا بموجب إذن صريح وارد في الترخيص. ويمنح الترخيص إذا توفرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون لمنحه.

- والترخيص الإداري إما أن يكون لممارسة نشاط غير محظور أصلا لكن مقتضيات حفظ النظام العام وحماية البيئة تقتضيه كالترخيص بإنشاء المنشآت المصنفة الملوثة للبيئة، وإما أن يكون الترخيص بممارسة نشاط محظور كالترخيص بتصريف المياه الصناعية والصحية، الترخيص بحيازة المواد المخدرة.

### ت- تطبيقات نظام الترخيص في مجال حماية البيئة:

تضمن القانون الجزائري هذه الآلية في الكثير من المجالات نذكر منها:

#### • رخصة البناء وعلاقتها بحماية البيئة:

تعتبر رخصة البناء من أهم إجراءات الضبطية الوقائية التي تتمتع بها الإدارة لوضع حد لمختلف التجاوزات المرتكبة ضد البيئة، سواء ما تعلق منها بحماية الوسط الطبيعي والأراضي الفلاحية الخصبة من غزو الإسمنت لها، أو التحول العشوائي لمساحات كبيرة منها إلى أراضي بناء.

ويمكن تعريف رخصة البناء بأنها " التصرف السابق للبناء الذي تقرر بموجبه السلطة الإدارية أن أعمال البناء التي ستتم تحترم الضروريات القانونية والتنظيمية في مجال العمران. "

وقد أكد المشرع من خلال القانون الجديد رقم 05/04 المتعلق بالتهيئة والتعمير على ضرورة الحصول على رخصة البناء من طرف الهيئات المختصة قبل الشروع في انجاز بناء جديد أو إجراء تعديل عليه أو ترميم للبناء مع ضرورة استقاء الشروط والوثائق التي يتطلبها الحصول على رخصة البناء وهي:

#### • رخصة استغلال المنشآت المصنفة:

عرف المشرع الجزائري في المادة 18 من قانون البيئة المنشآت المصنفة بأنها " المصانع والورشات والمشاكل ومقالع الحجارة والمناجم، وبصفة عامة المنشآت التي يستغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العامة والنظافة والأمن، الفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناظر السياحية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار"

والأكثر من ذلك فقد ذهب المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسة المصنفة بأنها: "مجموعة منظمة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يحوز المؤسسة والمنشآت التي تتكون منها أو يستغلها أو أوكل استغلالها إلى شخص آخر"

وقد قسم المشرع الجزائري المؤسسات أو المنشآت المصنفة حسب المرسوم التنفيذي 198/08 إلى 4 فئات وهي:

الفئة الأولى: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية.

الفئة الثانية: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا.

الفئة الثالثة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

الفئة الرابعة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدي رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا

## ب- نظام الحظر والالتزام

### ب1- تعريف الحظر:

يقصد بالحظر بصفة عامة المنع الكامل أو الجزئي لنشاط معين من أنشطة الأفراد أو الجماعات الخاصة من جانب سلطة الضبط استثناء بهدف حماية النظام العام من التصرفات الخطرة والضارة بالبيئة.

والحظر قد يكون مطلقا أو قد يكون نسبيا:

\***الحظر المطلق:** يتمثل في منع الإتيان بأفعال معينة لمالها من آثار ضارة بالبيئة منعا باتا تاما لا استثناء فيه ولا ترخيص بشأنه.<sup>(27)</sup>

\***الحظر النسبي:** يتجسد في منع القيام بأعمال معينة -يمكن أن تصيب البيئة أو أحد عناصرها بالضرر- ولا يسمح بهذه الأعمال إلا بعد الحصول على إذن أو إجازة من قبل السلطات الإدارية المختصة وفق الشروط والضوابط التي تحددها القوانين والأنظمة والتعليمات

- تطبيقات نظام الحظر في مجال حماية البيئة:

لقد أكد المشرع الجزائري على هذه الآلية القانونية الوقائية لحماية البيئة في العديد من المجالات منها:

### \*في مجال حماية المياه والأوساط المائية:

مقتضيات حماية المياه والأوساط المائية العذبة تمنع كل صب، أو طرح للمياه المستعملة، أو رمي للنفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسرديب جذب المياه .

### \*في مجال تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها:

أكد المشرع الجزائري على أنه يحظر استعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطر على الأشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة، أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال يحظر تصدير وعبور النفايات الخاصة الخطرة نحو البلدان التي تمنع استيرادها ونحو البلدان التي لم تمنع هذا الاستيراد في غياب موانئها الخاصة والمكتوبة.

### ب2- تعريف الإلزام:

يقصد بهذا الإجراء الضبطي في مجال حماية البيئة إلزام الأفراد أو الأشخاص (أصحاب المنشآت) بالقيام بعمل إيجابي معين لمنع تلوث عناصر البيئة، أو حمايتها، أو إلزام من يتسبب بخطئه في تلوث البيئة بإزالة أثر التلوث وإعادة الحال إلى ما كان عليه إن أمكن ذلك.

### -تطبيقات نظام الإلزام في مجال حماية البيئة:

يظهر تأكيد المشرع الجزائري على هذه الآلية في المجالات الآتي ذكرها:

### \*في مجال المنشآت المصنفة:

تخضع المنشآت المصنفة حسب أهميتها وحسب الأخطار أو المضار التي تنتج عن استغلالها، لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني وعندما تكون هذه الرخصة منصوص عليها في التشريع المعمول به ، ومن الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتخضع لتصريح لدي رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني المنشآت التي لا يتطلب إقامتها دراسة تأثير ولا موجز التأثير .

وألزم المشرع كل مستغل لمنشأة مصنفة خاضعة لترخيص بتعيين مندوب للبيئة.

### \*في مجال حماية الهواء والجو:

مقتضيات حماية الهواء والجو يلزم بها المشرع عندما تكون الانبعاثات الملوثة للجو تشكل تهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك يتعين على المتسببين فيها اتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها، ويجب على الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة لتقليص أو الكف عن استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون

أن يتعرف الطالب على الوسائل القانونية الوقائية التي توفر حماية للبيئة من خلال استخدام

## 2- الوسائل الحديثة

تتمثل في دراسة الأثر البيئي والحماية البيئية.

### أ- دراسة الأثر البيئي باعتبارها آلية وقائية لحماية البيئة:

يعد تقييم الأثر البيئي للمشروعات من أهم الآليات المتطورة والاستراتيجيات المستحدثة في المفاهيم البيئية، والتي تعتمد عليها الجهات الفاعلة في مجال حماية البيئة وتحسينها من خلال تحقيق التوازن والتجانس بين دعائم البيئة ومقتضيات التنمية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- مفهوم دراسة الأثر البيئي: تتعدد التعريفات الفقهية والتشريعية لدراسة الأثر البيئي لكنها تتفق في كون أن هذه الأخيرة من المفاهيم المستحدثة في قانون البيئة، وآلية وقائية تقوم على واجب التنسيق بين التنمية والبيئة عند التخطيط التنموي للبيئة.

### -التعريف الفقهي:

"تقييم التأثيرات البيئية هو إجراء دراسة لتوقعات الآثار أو المردود البيئي للمشاريع التنموية الضارة والمقيدة، المباشرة وغير المباشرة، ونتائجها واحتمال وقوع الأضرار على المجتمع في منطقة المشروع، أو المناطق المجاورة سواء كانت محلية، إقليمية، أو عالمية، وذلك من أجل معالجة أو تفادي هذه الأضرار والآثار".

- **التعريف التشريعي:** عرف المشرع الفرنسي دراسة الأثر البيئي من خلال قانون 2004-489 الصادر في 3 يونيو 2004 في المادة 121 فقرة 1 بقوله: "الأعمال والمشروعات التي تتم بواسطة المؤسسات العامة والتي تحتاج إلى موافقة أو قرار، فيجب عليها احترام المردود البيئي وإعداد الدراسات السابقة للبناء أو التوسعات لتحديد تأثيرها على الوسط البيئي ومدى احتمال تعريضه للخطر". أما المشرع الجزائري فقد عرف دراسة الأثر البيئي من خلال العديد من النصوص القانونية نذكر منها:

\* قانون 83-03: "تعتبر دراسة التأثير وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة وأنها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذلك على إطار ونوعية معيشة السكان". \* المرسوم التنفيذي



90-78 المتعلق بدراسة التأثير: "نظام دراسة التأثير هو إجراء قبلي تخضع إليه جميع أشغال وأعمال التهيئة والمنشآت الكبرى بسبب أهميتها وأبعادها وآثارها أن تلحق ضرار مباشر أو غير مباشر بالبيئة لاسيما الصحة العمومية والفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنباتات والمحافظة على الأماكن والآثار وحسن الجوار".

\* المادة 15 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة: "تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة أو موجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال وبرامج البناء التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك نوعية وإطار المعيشة"

#### ب- الجباية البيئية:

تعرف الجباية البيئية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)) أنها جملة من الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها (منتجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة. ويهدف المشرع من خلال فرضه للجباية البيئية إلى تحسين وضعية البيئة مع اشتراط أن يكون هذا الإجراء مدون في نصوص قانونية، حيث أن مثل هذا الإجراء يولد تحفيزا اقتصاديا لتحسين البيئة والحد من التلوث أو إزالته

#### - خصائص الجباية البيئية:

الخصائص التي تتميز بها الجباية البيئية جعلتها أداة تظهر فعاليتها كونها جباية موجهة ومتدخلة.

\* الجباية البيئية جباية موجهة: الجباية بصفة عامة غير موجهة نظرا لكون اقتطاعاتها محصلة لصالح الخزينة العامة للدولة، غير أن الجباية البيئية اقتطاعات نقدية تفرض على الأشخاص لقاء ما قاموا به من نشاطات ملوثة للبيئة، وبخصوص حصيلتها لفائدة الصندوق الوطني لإزالة التلوث والصناديق المتعلقة بحماية البيئة.

\* الجباية البيئية جباية متدخلة: تقتضي حماية البيئة تدخل المشرع من خلال فرض بعض الجبايات ردعا أو تحفيزا لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي نحو ما يضمن حماية مستدامة للبيئة بزيادة عبء الضريبة أو إنقاصها

#### - أنواع الجباية البيئية:

تتخذ الجباية البيئية شكل :

#### أ- الرسوم الردعية:

الجباية البيئية المفروضة على الأنشطة الملوثة تتمثل في الرسوم البيئية وهي:

\* الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة: وتتمثل هذه الرسوم فيما يلي:

- الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي بفعل المنشأة المصنفة

\* الرسوم المفروضة على المنتجات: وتتمثل هذه الرسوم فيما يلي:

- الرسم على الأكياس البلاستيكية

- الرسم على الزيوت والشحوم المصنعة محلياً أو المستوردة

\* الرسوم المفروضة لحماية جودة الحق في الحياة: وسوف نذكر منها: الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة:

ب- الرسوم التحفيزية: ومنها الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيض الضغط على الساحل

- الإعانات البيئية:

هي نوع من المساعدة المالية المقدمة من طرف الصناديق المكرسة في قانون المالية كالهبات أو القروض الميسرة، تحفز المتسبب في التلوث من أجل تغيير سلوكياته الملوثة والتصالح مع البيئة بجعلها صديقة للبيئة، أو تقدم للمؤسسات التي تواجه صعوبات للالتزام بالمعايير المفروضة. تهدف هذه الصناديق لحماية البيئة من خلال رفع معدلات الوقاية التي يجب مراعاتها من قبل مستغلي المنشآت عن طريق ربط مساهماتها في تمويل الصندوق حسب المعايير.

- الإعفاء البيئي:

هو تنازل الدولة عن حقها في قيمة الرسوم والضرائب المستحقة على الاستثمارات التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالموازنة مع مقتضيات حماية البيئة. والإعفاء قد يكون كلي أو جزئي كأن يتم إعفاء مؤسسة في الخمس سنوات الأولى من بداية ممارسة نشاطها لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات صديقة للبيئة.